

أثر الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم في محافظة عجلون

الدكتور محمود الجبالي
جامعة العلوم المالية و المصرفية

الدكتور علي الزعبي
جامعة عجلون الوطنية

والطالبان
معتر القضاة
أنور العكور
جامعه عجلون
جامعه عجلون

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم في محافظة عجلون وذلك من خلال التعرف على اثر الإنفاق الحكومي على أداء المدرسين والطلبة وعلى تحسين البنية التحتية للمؤسسات التعليمية في محافظة عجلون. ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانة لجمع البيانات اللازمة. تكون مجتمع الدراسة من جميع المدرسين العاملين وطلبة المراحل الثانوية والجامعية في مدارس محافظة عجلون وكلية عجلون الجامعية. وتم اختيار عينة عشوائية مكونة من (46) مدرس و(86) طالب. تم استخدام الإحصاء الوصفي لوصف عينة الدراسة، واختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار (ت) وعند مستوى دلالة (5%). وتوصلت الدراسة أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤثر على قطاع التعليم في محافظة عجلون. ومن أهم توصيات الدراسة: زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي وخاصة في محافظة عجلون. والاهتمام بالبنية التحتية للمؤسسات التعليمية في محافظة عجلون. والاهتمام بزيادة مستوى الطلبة وذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على نوعية التدريس.

Abstract

The objective of the current study was to identify the effect of government expenditure on educational sector at Ajlune Government via identifying the effects of government expenditure on the performance of both teachers and students, on improving the infrastructure of organizational institutions at Ajlune Government. To achieve the objective of the study, a questionnaire was developed to collect data. Population of the study consisted of all working teachers and university and secondary students at secondary public schools and Ajlune Community College. A random sample consisting of (46) teachers and (86) students was selected from this population. Descriptive statistics were used to describe the sample, and t- test was used to test hypotheses of the study at significant level ($\alpha=0.05$). Results of the study indicated that increasing government expenditure has effects on educational sector at Ajlune Government. The study recommended increasing government expenditure on higher education sector at Ajlune Government, more attention on improving the infrastructure of organizational institutions at Ajlune Government, more attention to increasing the level of students by increasing government expenditure on quality of teaching provided.

(1) المقدمة

يعتبر التعليم المحرك الأساسي في تطور الحضارات ومحور نماء المجتمعات، فتقييم أي مجتمع يكون على أساس نسبة المتعلمين فيه. لذلك يؤدي قطاع التعليم دوراً كبيراً ومميزاً في إحداث التنمية الشاملة وعلى مختلف الصعد والمجالات، وتحقق البرامج الدراسية المختلفة وأنماط التعليم العصرية نقلة نوعية للمجتمع وترتقي بأفراده والمنتمين إليه. وعليه كان من الضروري على حكومات الدول الاهتمام بالتعليم ورفده بمختلف الوسائل والأساليب والطاقات اللازمة لتطويره وتحقيق التنمية المتواصلة فيه وخصوصاً في الدول النامية والتي تعاني من ارتفاع نسب الأمية والجهل فيها.

عاش قطاع التعليم العالي والأساسي في الأردن نقلة نوعية مقارنة بالدول المجاورة، فقد انتشرت الجامعات والمدارس في مختلف مناطق ومحافظات الأردن حتى لا تكاد أي قرية أو منطقة سكنية تخلو من مدرسة أو مؤسسة تعليمية، وذلك إيماناً من الدولة والقائمين عليها بضرورة إنتاج كوادر بشرية مميزة على مستوى المنطقة ككل. وذلك لان الاستثمار في رأس المال البشري يقدم مستقبلاً عائداً إيجابياً ملموساً ليس على الدخل الفردي فحسب، بل وعلى الدخل القومي وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الدولة. ومن ناحية أخرى، بقيت العديد من المؤسسات التعليمية في بعض المناطق الجغرافية في الأردن تعاني نقص في الإنفاق الحكومي عليها الأمر الذي قد يكون له آثار سلبية على القيمة التعليمية لهذه المؤسسات وبالتالي تراجع في أدائها ودورها التنموي المنشود.

(2) مشكلة الدراسة:

تعتبر محافظة عجلون مقارنة بغيرها من المحافظات الأردنية الأقل نصيباً من حيث حجم المخصصات التي ترصد لها من قبل الدولة في مجالات التعليم الأساسي والتعليم العالي الأمر الذي قد ينعكس سلباً على جودة مخرجات المؤسسات التعليمية في المحافظة (قانون الموازنة العامة 2011). لذا جاءت هذه الدراسة للبحث عن إجابات مناسبة للأسئلة التالية:

- 1- هل يؤثر حجم الإنفاق الحكومي على أداء المدرسين في المؤسسات التعليمية الواقعة في محافظة عجلون؟
- 2- هل يؤثر حجم الإنفاق الحكومي على تحسين البنية التحتية للمؤسسات التعليمية في محافظة عجلون؟
- 3- هل يؤثر حجم الإنفاق الحكومي على أداء الطلبة في محافظة عجلون؟

(3) أهمية الدراسة:

نظراً لأهمية قطاع التعليم سواء التربوية والتعليم أم التعليم العالي في خدمة المجتمعات المحلية وما له من دور في خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وخصوصاً في المجتمعات النامية كمجتمع محافظة عجلون، كان لا بد من البحث عن السبل اللازمة لتطوير هذا القطاع ودعمه من قبل المؤسسات الحكومية في الأردن، لذا جاءت هذه الدراسة للفت نظر الجهات الحكومية حول النفقات العامة التي تخصص لتنمية التعليم في عجلون من أجل دفعها نحو زيادة حجم هذه المخصصات وتحسين إدارتها. ومما يميز هذه الدراسة عن غيرها أنها تعتبر الدراسة الأولى - حسب علم الباحثين - التي تبحث بأثر الإنفاق العام على قطاع التعليم في محافظة عجلون.

(4) أهداف الدراسة:

يعتبر التعليم الجيد من الأساسيات التي يطمح الفرد للوصول إليها والتي قد يخرج من مكانه طلباً لها، وحتى لا يكون الإنفاق الحكومي على التعليم مبرراً للبعض للهجرة من محافظة عجلون إلى محافظات أكثر مدنية، لذلك فقد جاءت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- (1) التعرف على أثر الإنفاق الحكومي على أداء المدرسين في المؤسسات التعليمية الواقعة في محافظة عجلون.
- (2) التعرف على أثر الإنفاق الحكومي على تحسين البنية التحتية للمؤسسات التعليمية في محافظة عجلون.
- (3) التعرف على أثر الإنفاق الحكومي على أداء الطلبة في محافظة عجلون.

(5) فرضيات الدراسة:

يمكن صياغة فرضيات الدراسة على شكل فرضيات بديلة كما يلي:

- (1) يوجد أثر للإنفاق الحكومي على أداء المدرسين في المؤسسات التعليمية الواقعة في محافظة عجلون.
- (2) يوجد أثر للإنفاق الحكومي على تحسين البنية التحتية للمؤسسات التعليمية في محافظة عجلون.
- (3) يوجد أثر للإنفاق الحكومي على أداء الطلبة في محافظة عجلون.

(6) الدراسات السابقة:

(1) دراسة (الهياجنة وآخرون، 2011) وهي بعنوان "واقع الإنفاق على حقوق التعليم والصحة والعمل في موازنات الحكومات الأردنية"، وقد هدفت الدراسة إلى تحليل جانب موازنات الحكومات الأردنية في ما يتعلق بالإنفاق على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتي شملت الحق في التعليم والصحة والعمل، وذلك خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2010. وقد بينت الدراسة أن نمطية الإنفاق على هذه الحقوق ومقارنتها مع أوجه إنفاق متعددة في موازنات الدولة الأردنية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الإنفاق على التعليم قد تصدر الإنفاق الحكومي، ثم الإنفاق على الصحة، وجاء الإنفاق المباشر على العمل في المركز الأخير. وقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسات مقارنات أخرى للتأكد من وجود نمو حقيقي في الإنفاق مع أخذ متغيرات أخرى للدراسة كنسبة التضخم في مقارنة بنسبة الزيادة في عدد السكان.

(2) دراسة (النجار، 2010) وهي بعنوان "قراءة عامة لميزانية مصر عام 2009/2010". وقد هدفت الدراسة إلى تقديم قراءة عامة للميزانية المصرية خلال فترة الدراسة، وقد قام الباحث بجمع البيانات وتحليلها، وقد تناولت الدراسة فصول حجم الإيرادات والنفقات وكيفية توزيع الإنفاق العام والجهات المستفيدة منها وطريقة تمويل الموازنة من قبل الشرائح الأضعف في المجتمع. هذا وتم عقد مقارنات مع عدد من الدول المتقدمة ومتوسطة التنمية في نفس المجالات. وقد بينت الدراسة وجود انحياز في ميزانية الدولة ضد الأفراد المنتمين إلى الطبقتين الفقيرة والمتوسطة واعتمادها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كفلها العهد الدولي الخاص بهذه الحقوق، وقد أوضحت الدراسة مكامن الإخلال بحقوق الإنسان في الموازنة، وأهم الأولويات التي يجب العمل عليها من قبل الباحثين والمهتمين بحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني وترتيب أولوياتهم في هذا المجال. وقد أوصت الدراسة بضرورة إصلاح نظام الأجور في مصر، وحثية زيادة الإنفاق العام على التعليم والصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

(3) دراسة (Wilson & Melchiorre, 2010) وهي بعنوان (Analyzing Education Budgets Through The Lens Of Human Rights: A Two Step Process)، وقد هدفت الدراسة إلى تحليل موازنات التعليم ومحتواها من منظور حقوق الإنسان، وترى الدراسة أن الكيفية التي تقرر الدولة فيها استثمار مواردها في مجال التعليم لا تقل أهمية عما تنفق عليه، وقد تم إجراء الدراسة على لندن من خلال إعادة ترتيب الأولويات الإنسانية في التعليم بشكل واضح بصورة تساعد على تحديد الخطوات الواجب على الدولة اتخاذها للوصول تدريجياً إلى الحق الكامل في التعليم. وقد بينت الدراسة أن ميزانية حقوق الإنسان المستندة إلى منهج الحق في التعليم توفر العديد من الميزات، إذ تبين شرعية العلاقات بين أصحاب الحقوق والقائمين بالواجبات، وقد استنتجت الدراسة أن هناك طريقتان رئيسيتان توفران توجيهات ملموسة لتحليل موازنات التعليم: تقييم مخصصات الموازنة بإزاء حق الإنسان في التعليم، تقييم عملية وضع ميزانية التعليم وفقاً لمعايير حقوق الإنسان. وقد أوصت الدراسة بضرورة توفير مخصصات مالية لتعليم الإنسان وزيادة الوعي بالتعليم كحق من حقوق الإنسان.

(4) أما دراسة (Murray, at. el., 2007) بعنوان (State Education Spending: Current Pressures and Future Trends) اعتبرت الدراسة أن نفقات التعليم من أكثر متطلبات إنفاق الحكومات والولايات المحلية، وأن هذه النفقات تنمو على مدار الزمن لكل تلميذ. وقد هدفت الدراسة إلى دراسة الاتجاهات في المساعدات الخارجية لشؤون التعليم والإنفاق على التعليم العام وتحليل الطلب وراء تزايد تكاليف الدولة على الإنفاق على قطاع التعليم. وقد استكشفت الدراسة كيف تؤثر الاتجاهات الديموغرافية على مستويات الإنفاق على التعليم. وتوصلت الدراسة إلى أن دور الدولة لن يستمر في تمويل التعليم، ولكن المتغيرات الديموغرافية قد تؤدي إلى انخفاض السياسة الداعمة للمدارس في المستقبل. وتقود إلى تخفيض الإنفاق الحكومي على التعليم.

(5) دراسة (Robinson, 2006) وهي بعنوان (Budget Analysis and Policy Advocacy: The Role of Nongovernmental Public Action) هدفت الدراسة إلى بيان أهمية دور المنظمات غير الحكومية في عملية تحليل الموازنة والتوعية بالسياسات الاقتصادية للدولة وتعزيز مبادئ الشفافية و ترتيب أولويات الإنفاق الحكومي. واعتمدت الدراسة على تحليل موازنات ستة دول هي: البرازيل وكرواتيا والهند والمكسيك وجنوب أفريقيا وأوغندا، من قبل مجموعات تشمل المنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث والدراسات بالإضافة إلى الحركات الاجتماعية. وقد بينت نتائج الدراسة أن مبادرات المجتمع المدني في تحليل الموازنة ساهمت في تحسين شفافية القرارات كما وان تتبع نفقات الموازنة وآثار المخصصات يكون فعالاً لضمان الاستخدام الفعال للنفقات الخاصة بالتعليم والصحة. وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة المخصصات لضمان الاستخدام الفعال للنفقات الخاصة بالتعليم والصحة، كذلك زيادة مخصصات الموازنة وتحسين الاستفادة من الأموال العامة التي تفيد الفقراء.

7) الجانب النظري للدراسة

(1-7) الإنفاق الحكومي

تعتبر الحكومات على مستوى العالم مسئولة عن العديد من النشاطات في مجتمعاتها من حيث تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها، ووضع الخطط اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، إضافة إلى توفير الموارد المالية اللازمة لذلك، وفي سبيل ذلك تقوم بتأمين الأموال اللازمة وتخصيصها على وزاراتها وهيئاتها بصورة تتناسب مع نفقاتها والدور الذي يسند إلى تلك الوزارة أو الهيئة. وتقوم

الحكومة بأعداد الموازنة العامة لها بحيث تتضمن تقديرات للنفقات والإيرادات العامة لسنة مالية مقبلة، وبصورة تعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة (anil,2006,p45). وتعرف الموازنة العامة للدولة على أنها عبارة عن خطة مالية تقديرية مستقبلية لعام قادم تتم المصادقة عليها من قبل السلطة التشريعية، والجدير بالذكر أن هذه المصادقة لا تعني وجوب صرف كل ما خصص من خلال الموازنة للوزارة أو الهيئة ولكنها تعني إمكانية إنفاق هذه الأموال حسب حاجة كل جهة وذلك ضمن الأنظمة والتعليمات المالية الموضحة لهذا الغرض. كما يجب التأكيد على أن الأرقام التي ترد في الموازنة تعبر عن الحد الأقصى المتوقع الذي يجب أن لا تتجاوزه الوزارات والوحدات الحكومية عند الصرف. كما تمثل الأرقام أو المبالغ التي ترد في الموازنة الحد الأدنى المتوقع من الإيرادات والتي من الممكن أن تزيد حسب الأحوال الاقتصادية للبلاد. وتحاول الحكومات أن توازن بين إيراداتها ونفقاتها حتى تستطيع القيام بتنفيذ خططها التنموية، ولكن في بعض الأحيان لا يتحقق هذا التوازن بالشكل الذي تريده الحكومة، ويظهر ما يسمى بعجز الموازنة والذي يعني أن إيرادات الدولة لا تستطيع أن تلبى نفقاتها. (العمر، 2003، ص63)

يقسم الإنفاق الحكومي بصورة عامة إلى قسمين وهما نفقات جارية تتمثل بنفقات الرواتب والأجور، والنفقات التشغيلية، والنفقات التحويلية، والنفقات الرأسمالية وتشمل الإنفاق على المشروعات واللوازم والإنشاءات والقروض (saqr,2001,p26) ويمكن تقديم وصفا مختصرا لهذه النفقات على الشكل التالي:

(1) الرواتب والأجور: وهي ما ينفق على الموظفين والعاملين في الدولة. وترتفع نسبة نفقات الرواتب والأجور من إجمالي الإنفاق الحكومي في كل من الدول النامية والمتقدمة على السواء ويرجع ذلك إلى لجوء الحكومات إلى زيادة التوظيف في القطاع الحكومي لأسباب اجتماعية وسياسية تؤدي إلى ظهور البطالة المقنعة في الجهاز الحكومي. وتتفاقم حدة المشكلة إذا ما قامت الحكومة بتثبيت الأجور عند حدود منخفضة مما يؤدي إلى ضعف الاهتمام بالعمل والإنتاجية وظهور الفساد الإداري وتفشي الرشوة. إن زيادة العمالة في الجهاز الحكومي يرافقه الكثير من النفقات الأخرى كنفقات السفر ونفقات شراء المكاتب، كما أن زيادة العمالة تعني ضعف الإنتاجية الحدية للعامل. وتتحدد الرواتب والأجور في القطاع العام بحسب المؤهلات والخبرات وهي أدنى مما هي عليه في القطاع الخاص لكن وجود الاتحادات العمالية يؤثر على تحديد الرواتب والأجور في كلا القطاعين.

(2) النفقات التشغيلية: نفقات الصيانة هي تلك النفقات التي تنفق على المشروعات القائمة من أجل الحفاظ على قيمة الأصول الثابتة وبقائها محتفظة بقوتها الإنتاجية. أما نفقات التشغيل فهي النفقات الجارية التي تنفق على النشاط الحكومي الفعلي كنفقات الكهرباء والماء والبنزين.... تأخذ نفقات الصيانة شكل النفقات الجارية عندما تنفق على أعمال الصيانة الدورية العادية، أما خدمات التعليم والصحة فتتطلب نفقات تشغيل أعلى من نفقات الصيانة الجارية، هذا ويؤدي نقص الإنفاق على الصيانة إلى نقص كفاءة المشروعات القائمة وضعف إنتاجيتها مما يؤثر سلبا على أداء القطاعين العام والخاص الذي يستفيد من خدماتها. كما أن نقص نفقات الصيانة والتشغيل على المستشفيات والمدارس والجامعات يؤدي إلى ضعف إنتاجيتها مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الصحة والتعليم (saqr,2001,p32).

(3) النفقات التحويلية: هناك من الإعانات ما يمكن وصفه بعدم الكفاءة أو عدم الإنتاجية كإعانات الغذاء التي يستفيد منها الفقراء من خلال حصولهم على السلع الأساسية بأسعار متدنية ولكن يستفيد منها الأغنياء أيضا رغم عدم جدارتهم بها، وإعانات التصدير التي يستفيد منها

المنتجون من خلال زيادة مقدرة قطاع التصدير وتوسيع حجم الأسواق الخارجية أمام المنتجات الوطنية لكنها في ذات الوقت قد تفيد المنتجين غير الأردنيين. لذا يجب أن تسعى الإعانة إلى تحقيق الهدف منها بأقل التكاليف وتوجيهها نحو مجموعة معينة من المجتمع.

(4) النفقات الرأسمالية: يستحوذ الإنفاق الرأسمالي على نسبة هامة من الموازنة العامة للدولة تصل إلى 20% في الدول النامية حيث يعتبر هذا الإنفاق العنصر الأهم في عملية التنمية الاقتصادية. ولا يتوقف الإنفاق الحكومي الرأسمالي عند حد الإنفاق على التجهيزات الأساسية بل يتخطى ذلك إلى الاستثمار التجاري الذي يتطلب القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية قبل القيام به، بينما يتطلب الإنفاق على بناء التجهيزات الأساسية مجرد القيام بتحليل التكلفة والمنفعة. (ناصر، 2000، ص24)

(2-7) قطاع التعليم

يعتبر الحق في التعليم من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي نصت عليها جميع الديانات السماوية والعهد والمواثيق الدولية والدستور الأردني، ويمثل الإنفاق الحكومي جزءاً أساسياً من دور الدولة في تأدية هذا الحق. ويعتبر الإعلان عن الإنفاق الحكومي على التعليم أساسياً من أجل نشر الوعي السياسي حوله ومن أجل تنوير المهتمين لإبلائه مزيداً من الاهتمام والرعاية وتشجيع زيادة مخصصات الإنفاق الحكومي عليها. ويعتبر التعليم مصدراً للثروة في الأردن، ويجب أن لا يغيب عن الحوارات السياسية التي تهدف إلى رفعة وازدهار الوطن والمواطن خاصة في ظل زيادة تكلفة التعليم في القطاع الخاص وظهور مؤشرات على تراجع جودة التعليم الحكومي (البازي، 1998، ص23).

يعتبر التعليم في كل المجتمعات غاية ووسيلة لتنمية الفرد والمجتمع، وينبع الاعتراف به كحق من حقوق الإنسان من أنه لا غنى عنه للمحافظة على الكرامة الأصيلة للفرد وتعزيزها (بلايرغ وآخرون 2000: 208-2010)، ولذلك تكفل المادتان (13) و(14) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على صياغات تفصيلية للحق في التعليم، حيث تصرح المادة (13) عموماً بحق كل فرد في التعليم، وبضرورة أن يسهم التعليم في التنمية الكاملة للشخصية الإنسانية، كما تنص تحديداً على جعل التعليم الابتدائي إلزامياً وإتاحته مجاناً للجميع، وتعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني، وجعله متاحاً للجميع بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما الأخذ تدريجياً بمجانية التعليم. وجعل التعليم العالي متاحاً للجميع على قدم المساواة، تبعاً للكفاءة، بكافة الوسائل المناسبة، وتشجيع التربية الأساسية أو تكثيفها، إلى أبعد مدى ممكن، من أجل الأشخاص الذين لم يتلقوا أو لم يستكملوا الدراسة الابتدائية، والعمل بنشاط على إنماء شبكة مدرسية، ومواصلة تحسين الأوضاع المادية للعاملين في التدريس، واحترام حرية الآباء أو الأوصياء عند وجودهم، في اختيار مدارس لأولادهم غير المدارس الحكومية، شريطة تقيد المدارس المختارة بمعايير التعليم الدنيا (بدران، 2000، ص39).

شهد نظام التعليم في الأردن تحسناً مستمراً منذ منتصف القرن العشرين. ولعب نظام التعليم الكفاء دوراً كبيراً في تحويل الأردن من بلد يغلب عليه الطابع الزراعي إلى دولة صناعية. ويحتل نظام التعليم في الأردن المرتبة الأولى في العالم العربي، ويعد واحداً من أجود أنظمة التعليم في بلدان العالم النامي (بدران، 2000، ص65). ويعني هذا أن عدد نتج عنه زيادة في عدد

الباحثين من حيث نسبتهم إلى عدد السكان في الأردن، وهذا يعتبر أعلى من مثيله في إيطاليا واليونان ويقترب كثيرا من المملكة المتحدة وأيرلندا.

(3-7) الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم

وعلى صعيد الإنفاق الحكومي في الأردن في عام 2011، بلغ نصيب التعليم في الموازنة ما نسبته (785094500) من إجمالي الإنفاق الحكومي. وتراجعت نسبة الأمية في الأردن وتعتبر ثالث أدنى نسبة في العالم العربي بعد الكويت والأراضي الفلسطينية. وزادت نسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي إلى أن وصلت عام 2006 إلى 98.2 في المائة. وزادت نسبة الانتقال إلى التعليم الثانوي بحيث وصلت تقريبا إلى 97 في المائة. وقد حقق الأردن تكافؤا في الفرص بنسبة 90 في المائة في مجال محو الأمية وتكافؤا كاملا في الفرص في الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي. (هياجنه وآخرون، 2011، ص25). وعلى صعيد التعليم في محافظة عجلون خصوصا يمكن إبراز البيانات التالية:

(أ) التعليم الأساسي والثانوي والمهني: تتركز مهمة قطاع التربية والتعليم في رفع كفاءة وتطوير مستوى التعليم في المحافظة إلى جانب تأمين القوى العاملة المؤهلة وتحفيز القطاع الخاص في تنمية الموارد البشرية بما يؤدي إلى رفع مستوى أداء هذه القوى وزيادة إنتاجيتها في مختلف المواقع والأنشطة الاقتصادية.

ويتضح من الجدول رقم (1) أدناه أن عدد المدارس في محافظة عجلون بلغ (155) مدرسة ما بين مدرسة ذكور وإناث ومختلطة، كما الجدول رقم (2) أعداد الطلبة والمعلمين في مدارس محافظة عجلون وحسب المراحل التعليمية في عام 2010.

الجدول رقم (1)

عدد المدارس والشعب الصفية في المحافظة حسب المراحل التعليمية والجنس

اللواء	عدد المدارس			عدد الشعب		
	ذكور	إناث	مختلط	ذكور	إناث	مختلط
عجلون	37	30	88	502	538	490
المجموع	37	30	88	502	538	490

المصدر :- دائرة الإحصاءات العامة 2007.

الجدول رقم (2)

توزيع الطلبة و المعلمين ونسبة الطلبة حسب المراحل التعليمية والجنس

اللواء	عدد المعلمين		عدد الطلبة		معلم لكل طالب
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
عجلون	890	1501	20364	19441	16.6
المجموع الكلي	2284		39493		16.6

المصدر :-دائرة الإحصاءات العامة 2007.

ب) التعليم العالي: أنشئت كلية عجلون المتوسطة في عام 1964، وفي عام 2000 تم تحويل الكلية إلى كلية جامعية تتبع إلى جامعة البلقاء التطبيقية وتمنح درجة البكالوريوس لبعض التخصصات، هذا وتم حديثا إنشاء جامعة خاصة باسم جامعة عجلون الوطنية. تبلغ مخصصات الدولة في موازنة عام 2011 على قطاع التعليم في عجلون مبلغ (2291000) دينار وهي في تزايد (قانون الموازنة العامة، 2011).

(8) منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالرجوع إلى المصادر التالية للبيانات:

- (1) مصادر ثانوية : تشمل مسحا مكتبيا للدراسات النظرية السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة .
- (2) مصادر أولية : شملت تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة بهدف تجميع البيانات المتعلقة بآراء الفئة المشمولة.

ولأغراض التحليل الإحصائي للبيانات المتجمعة فقد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وذلك بهدف فحص مصداقية أدوات القياس باستخدام معامل ألفا كرونباخ، وتقديم وصف كاف لعينة الدراسة، واختبار فرضياتها عند درجة ثقة 95%.

(9) مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المدرسين وطلبة المراحل الثانوية والجامعية في محافظة عجلون. تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (46) مدرس و(86) طالب صالحة لإجراء الدراسة عليها.

(10) نتائج التحليل الإحصائي

(1-10) وصف عينة الدراسة: تظهر الجداول (3-6) وصفا لعينة الدراسة حيث تظهر أن أعلى نسبة مستجوبين من طلبة الجامعات هم من تخصص اللغة الانكليزية حيث بلغت النسبة (45.2%)، وأن أعلى نسبة مستجوبة كانت لطلبة السنة الأولى وبلغت (81%). في حين أن أعلى نسبة طلبة مدارس مستجوبة كانت لطلبة التخصص العلمي حيث وصلت النسبة إلى (73.3%).

جدول رقم (3)

وصف عينة الطالب الجامعي

التخصص	التكرار	التكرار النسبي	المستوى	التكرار	التكرار النسبي
عربي	16	37.2	أولى	34	79
حاسوب	2	4.8	ثانية	5	11.6
تربية	6	13.9	ثالثة	2	4.7
لغة انجليزية	19	44.1	رابعة	2	4.7
المجموع	43	100	المجموع	43	100

جدول رقم (4)

وصف عينة الطالب المدرسي

التخصص	التكرار	التكرار النسبي
علمي	31	72.1
معلوماتي	12	27.9
المجموع	43	100

جدول رقم (5)

وصف الأستاذ الجامعي

المحصل العلمي	التكرار	التكرار النسبي	سنوات الخبرة	التكرار	التكرار النسبي
ماجستير	7	31.8	من 1-5 سنة	9	40.9
دكتوراة	15	68.2	5-9 سنوات	3	13.6
			10-14 سنة	2	0.9
			أكثر من 14 سنة	8	36.3
المجموع	22	100	المجموع	22	100

جدول رقم (6)

وصف عينة الأستاذ المدرسي

المحصل العلمي	التكرار	التكرار النسبي	سنوات الخبرة	التكرار	التكرار النسبي
دبلوم متوسط	4	18.18	من 1-5 سنة	1	4.5
بكالوريوس	13	59	5-9 سنوات	5	22.7
دبلوم عالي	2	0.9	10-14 سنة	5	22.7
ماجستير	3	13.6	أكثر من 14 سنة	11	50.0
المجموع	22	100	المجموع	22	100

(2-10): معامل الثقة

أظهرت نتائج التحليل أن معامل كرونباخ الفا لإجابات عينة الدراسة هو (0.91) وهي نسبة مقبولة وذلك لأن الحد الأدنى المقبول للمعامل هو (0.60).

(3-10): وصف إجابات عينة الدراسة

تظهر الجداول (7- 9) أدناه وصفا لإجابات عينة الدراسة وهي مرتبة تبعا للمتوسط الحسابي لإجابات العينة، حيث يظهر على سبيل المثال الجدول رقم (7) على وهو بعنوان أثر الإنفاق الحكومي على أداء المدرسين أن أكثر البنود قبولا لدى المستجوبين كان البند رقم (1) وبنص على " أن الإنفاق الحكومي يؤثر على قيام المدرسين بدفع الطلبة نحو الانجاز والتحسين" حيث بلغ الوسط الحسابي للإجابات لهذا البند (4.19) والانحراف المعياري له (1.31).

جدول (7)

أثر الإنفاق الحكومي على أداء المدرسين

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	قيام المدرسين بدفع الطلبة نحو الانجاز والتحسين	4.19	1.31	الأولى
2	توفير الاستقرار الأسري والعائلي للمدرسين	4.0714	1.13466	الثانية
3	توجيه المدرسين للاستفادة من المزايا الخاصة لكل طالب	4.0238	1.15796	الثالثة
4	دعم المدرسين نحو متابعة التطورات العلمية وأخر المستجدات التعليمية	3.9762	1.11504	الرابعة
5	مشاركة الطلبة همومهم واستيعاب مشاكلهم الخاصة	3.9762	1.17884	الخامسة
6	قيام المدرسين بإعطاء دروس مجانية في المدرسة	3.9524	1.08093	السادسة
7	عدم قيام المدرسين بمزاولة وظائف أو مهنة أخرى	3.1190	1.27265	السابعة
8	عدم إعطاء المدرسين للدروس الخصوصية في البيوت	2.8810	1.38286	الثامنة

جدول (8)

أثر الإنفاق الحكومي على تحسين البنية التحتية للمؤسسات التعليمية

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتبة
1	تأمين نظافة كافية لكافة المرافق والقاعات الجامعية والمدرسية	4.4524	1.04069	الأولى
2	توفير وسائل الأمن والحماية الكافية لمصلحة الطلبة والمدرسين	4.4524	.99271	الثانية
3	توفير المزيد من الكتب والمراجع المدرسية المناسبة التي تخدم توجيهات الطلبة	4.4524	.94230	الثالثة
4	توفير وسائل التدفئة والتبريد المناسبة للطلبة والمدرسين	4.4286	1.19231	الرابعة
5	تأمين اللوازم الدراسية بأسعار مناسبة تنسجم مع إمكانيات الطلبة	4.4286	1.03930	الخامسة
6	توفير الأماكن المناسبة لإعطاء الدروس بصورة هادئة ومريحة	4.3571	1.14384	السادسة
7	توفير بيئة تكنولوجية وتقنية مناسبة للطلبة والمدرسين	4.3095	1.04737	السابعة
8	توفير الملاعب والصالات الرياضية المناسبة لتنمية مهارات الطلبة	4.0476	1.22877	الثامنة

جدول (9)

أثر الإنفاق الحكومي على أداء الطلبة في محافظة عجلون

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتبة
1	تشجيع الطلبة لمزاولة الأنشطة الاجتماعية والبيئية	4.2143	1.02495	الأولى
2	دفعهم إلى مزيد من الابتكارات والانجازات العلمية	4.0714	1.02154	الثانية
3	زيادة درجاتهم وتحصيلهم العلمي	3.9762	1.27811	الثالثة
4	دعم الطلبة وتوجيههم نحو تخصصات التي تلبي حاجة المجتمع المحلي	3.8810	1.31042	الرابعة
5	تشجيع الطلبة للمشاركة في المؤتمرات والنشاطات الشبابية المختلفة	3.8810	1.15193	الخامسة
6	دعم البحث العلمي وتوجيهه لخدمة المجتمع المحلي	3.8333	1.24776	السادسة
7	زيادة الوقت المبذول تجاه الأنشطة المنهجية والفعاليات الترفيهية	3.5714	1.21259	السابعة
8	توعية الطلبة تجاه القضايا المجتمعية والمتجسّدت الإقليمية	3.5238	1.27333	الثامنة

(4-10): اختبار الفرضيات

نظرا لان مجتمع الدراسة يزيد على (60) مستجوب وعينة الدراسة تزيد على (30) مستجوب فإنه تم الاعتماد على اختبار (ت) وعند درجة ثقة (95%) وبقاعدة قرار انه إذا زاد مستوى الدلالة عن (5%) يتم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة.

(1) اختبار الفرضية البديلة الأولى: وتنص "يوجد أثر للإنفاق الحكومي على أداء المدرسين في المؤسسات التعليمية الواقعة في محافظة عجلون". وبناء على الجدول رقم (9) أدناه يظهر مستوى الدلالة بلغ (0.00) وهو اقل من (5%) وهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة

جدول رقم (9)**اختبار الفرضية الأولى**

قيمة (t)	قيمة T	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية العدمية
1.96	22.604	0.00	الرفض

(2) اختبار الفرضية البديلة الثانية: وتنص " يوجد أثر للإنفاق الحكومي على تحسين البنية التحتية للمؤسسات التعليمية في محافظة عجلون ". وبناء على الجدول رقم (10) أدناه يظهر مستوى الدلالة بلغ (0.00) وهو اقل من (5%) وهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

جدول رقم (10)**اختبار الفرضية الثانية**

قيمة (t)	قيمة T	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية العدمية
1.96	18.374	0.00	الرفض

(3) اختبار الفرضية البديلة الثالثة: وتنص " يوجد أثر للإنفاق الحكومي على أداء الطلبة في محافظة عجلون ". وبناء على الجدول رقم (11) أدناه يظهر مستوى الدلالة بلغ (0.00) وهو اقل من (5%) وهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة

جدول رقم (11)**اختبار الفرضية الثالثة**

قيمة (t)	قيمة T	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية العدمية
1.96	18.374	0.00	الرفض

11 نتائج الدراسة

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- يؤثر الإنفاق الحكومي على أداء المدرسين في المؤسسات التعليمية الواقعة في محافظة عجلون من حيث توفير الاستقرار الأسري والعائلي للمدرسين، وعدم قيام المدرسين بمزاولة وظائف أو مهن أخرى. ودعم المدرسين نحو متابعة التطورات العلمية وآخر المستجدات التعليمية والتربوية.
- يؤثر الإنفاق الحكومي على تحسين البنية التحتية للمؤسسات التعليمية في محافظة عجلون من حيث توفير بيئة تكنولوجية وتقنية مناسبة للطلبة والمدرسين وتوفير مزيد من الكتب والمراجع المدرسية المناسبة التي تخدم توجهات الطلبة وكذلك تأمين اللوازم الدراسية بأسعار مناسبة تتسجم مع إمكانيات الطلبة.
- يؤثر الإنفاق الحكومي على أداء الطلبة في محافظة عجلون من حيث دفعهم إلى مزيد من الابتكارات والانجازات العلمية ودعم الطلبة وتوجيههم نحو التخصصات التي تلبي حاجة المجتمع المحلي.

12 توصيات الدراسة

من أهم توصيات الدراسة ما يلي:

1. ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم العالي في محافظة عجلون، لتطوير كلية عجلون الجامعية ورفدها بالموارد البشرية والتقنية المناسبة
2. الاهتمام بالبنية التحتية للمدارس في محافظة عجلون لزيادة انجازات الطلبة ودفعهم إلى الأنشطة اللامنهجية.
3. إجراء مزيد من الدراسات على اثر الإنفاق الحكومي على قطاعات أخرى كالسياحة والصحة وتوسيع نطاق الدراسة لشمول محافظات أخرى.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

1. النجار، احمد السيد، 2010، عدالة الموازنة العامة للدولة: موازنة 2010-2011، نموذج لانحياز الرأسمالية الكبيرة ضد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفقراء والطبقة الوسطى، القاهرة: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
2. هياجنة وآخرون، 2011، واقع الإنفاق على حقوق التعليم والصحة والعمل في موازنات الحكومات الأردنية دراسة تقييمية"، المركز الوطني لحقوق الإنسان عمان - الأردن.
3. الأنصاري ، عيسى.(2003). عولمة التعليم الجامعي في البلدان العربية: الخريجون. الملتقى الأول للتربية والتعليم ، مؤسسة الفكر العربي ، بيروت .
4. البازعي ، حمد . (1998) . المعوقات الأساسية لإستراتيجية التعليم العالي على ضوء الزيادة على الطلب الاجتماعي على التعليم العالي . الندوة العلمية للتعليم وزارة التخطيط ، السعودية.
5. بدران. شبل. الدهشان. مجال. (2000). التجديد في التعليم الجامعي. قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة .
6. د. زين العابدين ناصر ، موجز في مبادئ علم المالية العامة المطبعة العربية الحديثة ، 2000.
7. د. صلاح نجيب العمر ، اقتصاديات المالية العامة مطبعة العاني بغداد 2003.
8. زين العابدين ناصر، مبادئ علم المالية العامة. بدون ناشر، 2006 / 2007.
9. بلايبرغ، آن، 2000، دائرة الحقوق: دليل تدريبي لدعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واشنطن: البرنامج الدولي للدورات التدريبية في مجال حقوق الإنسان والمنندى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية.
10. مشروع قانون الموازنة العامة .2011. وزارة المالية، المملكة الأردنية الهاشمية.
11. دائرة الإحصاءات العامة.... الموقع

ثانياً المراجع الأجنبية

1. Nolan, Aoife. 2010. Budgeting for Economic and Social Rights: A Human Rights Framework. QUB Budget Analysis Project, Queen's University Belfast, School of Law.
2. Wilson, Duncan and Angela Melchiorre. 2010. Analyzing Education Budgets Through The Lens Of Human Rights: A Two Step Process. London: Right to Education Project.
3. Robinson, Mark. 2006. Budget Analysis and Policy Advocacy: The Role of Nongovernmental Public Action. The Institute of Development Studies, Brighton: the University of Sussex.
4. Anil Markandya, K. H., and Ernesto Sanchez-Triana (2006). Environment Strategy Notes. No. 16.
5. Saqr, R. (2001). "Jordan's National Agenda 21: Small Country, Big Ideas.
6. Murray, Sheila E., , Rosenberg,Carol, Rueben, Kim (2007). State Education Spending: Current Pressures and Future Trends, National Tax Journal Vol. LX, No. 2